جهود تطوير القطاع الصناعي غير النفطي في إطار رؤية السعودية 2030م
(دراسة وصفية تحليلية)

Advancing the Non Oil Industrial Sector under Saudi Vision 2030: A Descriptive and Analytical Study

10.35781/1637-000-174-007

الباحث/ تركي علي راكان الرويلي*
أ.د. محمد عبدالقادر محمد خير**

*باحث دكتوراة_ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
**أستاذ الاقتصاد_ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخص

يهدف البحث إلى الوقوف على الجهود المبذولة لتطوير القطاع الصناعي غير النفطي في المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030، والكشف عن مستوى التقدم المحرز نتيجة لهذه الجهود، وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى عدد من النتائج أهمها: أن الصناعة تمثل إحدى الركائز الأساسية في رؤية 2030 لتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة فرص العمل كهدف استراتيجي، كما أن جهود تطوير القطاع الصناعي غير النفطي في إطار الرؤية يتضمن مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات التي ساهمت بشكل كبير في تطوير القطاع، وتمثل التقدم الناتج عن هذه الجهود في توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي، وزيادة حجم الاستثمارات الصناعية، وارتفاع الرقم القياسي للناتج الصناعي، والتوسع في فرص العمل، وزيادة الصادرات الصناعية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي غير النفطي - السياسات والمبادرات — التطوير - رؤية المملكة 2030.

ISSN : 2410-1818

Advancing the Non Oil Industrial Sector under Saudi Vision 2030: A Descriptive and Analytical Study

Researcher/ Turki Ali Rakan Al-Ruwaili

Dr. Mohammed Abdelgadir Mohammed Khair

Abstract

This research examines the efforts to develop the non-oil industrial sector in Saudi Arabi within the framework of Saudi Vision 2030, evaluating the progress achieved through these initiatives. Employing a descriptive analytical approach, the study concludes that industrial sector is a fundamental pillar of Saudi Vision 2030, essential for economic diversification and job creation. The findings indicate that an integrated set of strategies, policies and initiatives implemented under the Vision substantially advanced the sector development. This progress is evidenced by the expansion of the production base, increased industrial investments, a higher industrial production index, growth in employment opportunities, and rise in industrial exports.

Keywords: Non-oil industrial sector; Policies and initiatives; Development; Saudi Vision 2030.

ISSN : 2410-1818

مقدمة:

يعد القطاع الصناعي ركيزة أساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي كهدف استراتيجي ظلت تعمل عليه المملكة العربية السعودية طوال عقود التنمية التي انتظمت فيها؛ حيث يشكل هذا القطاع أحد أهم المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي في المملكة، ولذلك حظي باهتمام كبير ضمن رؤية المملكة 2030، والتي تستهدف بناء اقتصاد صناعي مرن، وتحقيق مركز إقليمي متكامل وريادة عالمية، وذلك من خلال تطوير الصناعة وتوطين الصناعات المتقدمة، والتركيز على الصناعات التي تتطلب تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير في مجالات متقدمة.

وفي هذا الإطار أطلقت المملكة العربية السعودية العديد من المبادرات والبرامج، مثل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ومشاريع المدن الصناعية وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وفي ظل هذا الزخم من المبادرات تبرز الحاجة إلى تقييم موضوعي لمسار هذه الجهود التطويرية للقطاع الصناعي والكشف عن نتائجها.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع من خلال الآتي:

- أهمية القطاع الصناعي في سياق التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد السعودي في ظل رؤية 2030.
- الحاجة إلى تقييم الجهود المبذولة لتطوير القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.
- الإسهام في إثراء الدراسات العلمية المتعلقة بأداء رؤية المملكة 2030 بشكل عام، وبأداء القطاع الصناعي في إطارها بشكل خاص.

مشكلة البحث:

في ظل الجهود الكبيرة المبذولة لتطوير القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية 2030، هنالك تساؤلات تثار حول مدى فاعلية تلك الجهود والتقدم المحرز من خلالها مقارنة بالأهداف المعلنة في هذا الخصوص، وفي هذا الإطار تطرح الأسئلة الآتية:

1. ما أهمية القطاع الصناعي في سياق الاقتصاد السعودي؟
2. ما مدى اهتمام رؤية المملكة 2030 بتطوير القطاع الصناعي؟
3. ما الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات ذات الصلة بتطوير القطاع الصناعي ضمن رؤية المملكة 2030؟
4. ما مستوى التقدم المحرز في القطاع الصناعي نتيجة للجهود المبذولة لتطويره في إطار رؤية المملكة 2030؟

ISSN : 2410-1818

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على الجهود المبذولة لتطوير القطاع الصناعي غير النفطي في المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030 ، والكشف عن مستوى التقدم المحرز فيه نتيجة لهذه الجهود.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب طبيعة الموضوع محل البحث، معتمداً في ذلك على البيانات التي توفرها المصادر الثانوية من منشورات وتقارير رسمية صادرة من الجهات ذات الصلة.

حدود البحث:

اقتصر البحث على الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: رصد واستعراض الجهود المبذولة لتطوير القطاع الصناعي غير النفطي والنتائج المترتبة عليها.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: الفترة من 2013 - 2024م.

تقسيم البحث: يتكون البحث من مقدمة وخمسة مطالب وخاتمة، وذلك كما يلي:

- المقدمة.
- المطلب الأول: أهمية القطاع الصناعي لنمو الاقتصاد السعودي.
- المطلب الثاني: القطاع الصناعي في إطار رؤية المملكة 2030.
- المطلب الثالث: استراتيجية الصناعة في إطار برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.
- المطلب الرابع: السياسات والمبادرات ذات الصلة بتطوير القطاع الصناعي غير النفطي.
- المطلب الخامس: التقدم المحرز في القطاع الصناعي في إطار رؤية المملكة 2030.
- الخاتـمة.

ISSN : 2410-1818

الدراسات السابقة:

وقف الباحث على عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، والمتعلقة بالقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، وهذا عرض مختصر لها:

1. دراسة **نوف بنت رياض الرميزان**، محددات الناتج المحلي للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992 - 2022م)، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار التاسع - العدد السابع والثمانون، كانون الثاني 2026م.

هدفت الدراسة إلى البحث في محددات ناتج القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، معتمدة على منهجية التحليل القياسي، حيث أظهرت النتائج أن رأس المال الثابت يؤثر بشكل معنوي وإحصائي على ناتج القطاع الصناعي في الأجل الطويل، فيما يؤثر عليه عدد العمال في الأجل القصير.

2. دراسة **د. خالد ذكي وفارس هاجد الحربي**، دور القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي في ظل رؤية 2030 (دراسة للفترة من عام 2000 - 2023م)، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ديسمبر2024م.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر النمو الصناعي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2000-2023م، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين كل من نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وتكوين رأس المال، والعمالة في القطاع الصناعي، ومؤشر سعر الصرف الحقيقي وصادرات القطاع الصناعي وبين النمو الاقتصادي في المملكة خلال فترة الدراسة.

3. دراسة **فيفيان محمد صالح نصر وآخرين**، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الصناعة في المملكة العربية السعودية - مراجعة منهجية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مجلد (7). العدد (12)، ديسمبر 2023م.

هدفت الدراسة إلى مراجعة الأدبيات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على قطاع الصناعة، وتم الاعتماد على منهجية النظرية المجذرة في البحث النوعي، وذلك بفحص الرسائل والبحوث العلمية ذات الصلة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستثمار الأجنبي وقطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية، بحيث تؤدي زيادة التدفقات من الاستثمار الأجنبي إلى نمو القطاع الصناعي.

4. دراسة **بندر خالد الحجيلي و د. خالد ذكي الديب**، دور الصناعات الواعدة في النمو الاقتصادي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (39)، كانون الثاني 2022م.

ISSN : 2410-1818

هدفت الدراسة إلى سرد تطور الصناعات بالسعودية مروراً بخطط المملكة التنموية السابقة، وإلقاء الضوء على مستقبلها من خلال برنامج الصناعة الوطنية ضمن رؤية المملكة 2030، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت إلى عدة نتائج أهمها: فاعلية فرص إحلال واردات وفرص تصدير في عدة قطاعات صناعية، وانخفاض فاعلية الاستثمار في الصناعات الكيماوية عن السابق.

5. دراسة **سارة ناصر النويصر**، قياس إنتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية - مؤسسة النقد العربي السعودي، أكتوبر 2020م.

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة إنتاج الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات مقطعية خلال الفترة من 2010-2018م. وتوصلت إلى عدة نتائج، أهمها: وجود تأثير إيجابي ذي دلالة معنوية إحصائية لعنصري رأس المال والعمل في إنتاجية نشاط الصناعة التحويلية، وأن دالة إنتاج قطاع الصناعات التحويلية في مرحلة ثبات الحجم، ويهيمن عنصر العمل على عملية الإنتاج في هذه الصناعات.

وباستعراض الدراسات السابقة، يلاحظ اختلاف موضوعها عن موضوع هذه الدراسة، التي تبحث في الجهود التطويرية للقطاع الصناعي غير النفطي في ظل رؤية المملكة 2030، وما حققته من نتائج، بينما تنوعت موضوعات الدراسات السابقة بين البحث في محددات الناتج الصناعي، والبحث في دور القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي، وفي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعة، وفي دور الصناعات الواعدة في النمو الاقتصادي، وقياس إنتاجية الصناعات التحويلية.

المطلب الأول: أهمية القطاع الصناعي لنمو الاقتصاد السعودي:

تبرز أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي من خلال الدور الذي يسهم به هذا القطاع في تعزيز نمو الاقتصاد السعودي، والذي يتمثل في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى دوره في توفير فرص العمل.

أولاً: إسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي:

شهد القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً خلال عقود التنمية التي انتظمت منذ سبعينات القرن العشرين، وهو تطور انعكس أثره المباشر على الناتج الصناعي غير النفطي بشكل خاص، وعلى الناتج الصناعي الكلي بشكل عام، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الناتج الصناعي من 32 بليون ريال سعودي في العام 1975م إلى نحو 414.5 بليون ريال سعودي عام 2023م، وذلك بحسب ما أفادت به مصادر البيانات الرسمية.[1]

[1] Saudi Arabia GDP Composition by setor-Reportlinker https://www.reportlinker.com

ISSN : 2410-1818

وقد استمر إنتاج الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية في النمو بمعدلات ملحوظة حتى وصلت إلى 5.7٪ من إجمالي الناتج المحلي السعودي ككل، و7.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ونحو 70٪ من الناتج الصناعي الكلي.[1]

وتشير دراسة لصندوق النقد العربي أجريت في العام 2021م حول أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بلغت نحو 12.5٪ في العام 2019م.[2]

ثانياً: إسهام الصناعة في الصادرات:

ظلت المملكة العربية السعودية من خلال برامجها وخططها التنموية المتعددة تستهدف باستمرار تنمية صادراتها غير النفطية وتعزيز هيكلها، وذلك بالتركيز على صادرات الصناعة التحويلية، حيث ركزت الجهود المبذولة في هذا الإطار على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للقطاع الصناعي وتعزيز بيئة الأعمال فيه وتشجيع الابتكار، وكان نتيجة ذلك أن شكلت الصادرات غير النفطية نحو 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية في العام 2020م، فيما شكلت ما نسبته 24٪ من إجمالي قيمة الصادرات السعودية، كما بلغ عدد الدول التي توجه إليها هذه الصادرات حوالي 170 دولة في مختلف أنحاء العالم، حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة الأكبر استقبالا لهذه الصادرات بقيمة بلغت 17 مليار ريال سعودي، تليها الصين بقيمة بلغت 16.8 مليار ريال ثم الهند بقيمة بلغت 7.1 مليار ريال وذلك في العام 2021م.[3]

ويتكون هيكل الصادرات الصناعية غير النفطية للمملكة العربية السعودية من مجموعة من المنتجات، تشمل منتجات المعادن النفيسة والمجوهرات، والمعادن العادية، والأدوية، والمستلزمات الشخصية، والمنسوجات، والالكترونيات، والمعدات الثقيلة، والمركبات وقطع الغيار، والمنتجات الاستهلاكية المعمرة، وورق التعبئة والتغليف، والاخشاب، والمنتجات الغذائية والمشروبات، واللدائن ومصنوعاتها ومنتجات المطاط، ومواد البناء، والكيماويات والبلوميرات. وتعد منتجات الصناعات الكيماوية وما يرتبط بها من أهم هذه الصادرات، حيث بلغت نسبتها من اجمالي الصادرات السعودية غير النفطية حوالي 35.8٪ عام 2020م، تليها منتجات اللدائن والمطاط ومصنوعاتها بنسبة 28.3٪.[4]

---

[1] الصناعة في السعودية، ويكبيديا.

[2] اثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، د. محمد اساماعيل وجمال قاسم محمود، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد (90) 2021م، ص 12.

[3] الهيئة العامة للإحصاء، التقرير السنوي، 2021م.

[4] الصادرات السعودية غير النفطية، سعودبيديا.

ISSN : 2410-1818

وفي الواقع، فإن أهمية الدور الذي يمكن أن تسهم به الصناعة التحويلية في تعزيز الصادرات السعودية غير النفطية وتقوية هيكلها يبرز من خلال اهتمام رؤية المملكة 2030م بهذا القطاع، ويؤكد ذلك اعتماد الرؤية لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برامجها التنفيذية، وتحسين السياسات والتشريعات الخاصة بالصناعة، وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية عن طريق رفع نسبة المحتوى المحلي، بما في ذلك قطاع الصادرات، وتم إنشاء هيئة تنمية الصادرات السعودية عام 2013م بهدف زيادة الصادرات غير النفطية وتحسين كفاءة التصدير، ودعم المصدرين المحليين، ورفع جودة المنتجات المحلية وتنافسيتها[1]، وتسهيل وصولها إلى الأسواق العالمية، وفي السياق نفسه تم اعتماد برنامج "صنع في السعودية"، الذي يعد أحدث مشاريع الدعم الحكومي للصادرات غير النفطية، والتي تمثل الصادرات الصناعية عمودها الفقري، حيث تم إطلاق هذا البرنامج بواسطة وزير الصناعة والثروة المعدنية في العام 2021م، وذلك كمشروع وطني يعمل على بناء هوية صناعية موحدة ما بين المنتجات السعودية، تحسن من فرص تصديرها وترويجها، حيث يتبنى البرنامج رؤية محددة تتمثل في جعل المنتجات والخدمات الوطنية الخيار المفضل في السوق المحلية والدولية.[2]

ثالثًا: دور الصناعة في توفير فرص العمل:

ضمن دوره المحوري في إطار عملية التنويع الاقتصادي وتعزيز النمو، فإن القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية يعمل على توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وذلك من خلال مسارين متوازيين ومتلازمين، الأول مسار التوظيف المباشر في المنشآت الصناعية في وظائف الإنتاج والتشغيل والإدارة، والثاني مسار التوظيف غير المباشر عبر سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية والتوزيع والصيانة في كل فرصة عمل مباشرة تتولد في القطاع الصناعي تتولد معها عدد من الوظائف في قطاعات أخرى مثل النقل والتوزيع والمبيعات وغيرها، ومن ثم فإن تأثير هذا القطاع في خلق الوظائف يتعداه ويمتد إلى القطاعات الأخرى.

لقد ظل القطاع الصناعي عبر عقود التنمية المتعاقبة، التي شهدتها المملكة العربية السعودية، يغذي سوق العمل بشكل مستمر بمزيد من الوظائف المتنوعة، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي السعودي من حوالي 900 ألف عامل عام 2013م إلى 1.45 مليون عامل في عام 2023م، الأمر الذي ارتفعت معه نسبة مساهمة القطاع في سوق العمل من 10.8٪ إلى 14٪. [3]

---

[1] هيئة تنمية الصادرات السعودية: https://www.Saudiaxports.gov.sa

[2] برنامج "صنع في السعودية"، مركز الدراسات والبحوث القانونية: https://cms.clsr.gov.sa

[3] تقرير رقم (105) الصناعة والتعدين في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية، ملتقى آسيا، يونيو 2013م، الملخص التنفيذي.

ISSN : 2410-1818

وكان ذلك نتيجة لارتفاع الاستثمارات في القطاع الصناعي وتوسع القاعدة الصناعية وتنوع الصناعات، حيث كان للمبادرات والسياسات الداعمة لتطوير الصناعة السعودية، لا سيما في ظل رؤية المملكة 2030، دورها في تمكين هذا القطاع من توفير مزيد من فرص التوظيف، فقد ركزت الرؤية على تعزيز الاستثمار الصناعي وإتاحة فرص عمل جديدة[1].

وهنالك عدد من الصناعات تعد هي الأكثر توفيراً للوظائف، أهمها صناعة البتروكيماويات والصناعات الغذائية والمشروبات والصناعات التحويلية الأخرى التي تشمل صناعة الأسمنت ومواد البناء، وصناعة المنتجات المعدنية، واللدائن والمطاط، وصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية، بالإضافة الى العديد من الصناعات الواعدة الأخرى التي يستهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية توطينها، مثل الصناعات العسكرية وصناعة السيارات وصناعة الطائرات وصناعة الالكترونيات وصناعة الطاقة المتجددة، ومن شأن هذه الصناعات أن توفر عدداً كبيراً من الوظائف الفنية الصناعية في المملكة العربية السعودية نمواً كبيراً خلال الفترة من عام 2000م - 2018م، نتيجة للتوسع الكبير في القاعدة الصناعية وتزايد أعداد المصانع وتنوع مجالاتها.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي في إطار رؤية المملكة 2030.

أولاً: اهتمام رؤية المملكة 2030 بالقطاع الصناعي: تسعى المملكة العربية السعودية من خلال رؤية 2030 إلى تغيير ملامح اقتصادها الذي ظل لسنوات طويلة امتدت لعقود من الزمان يعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، حيث اتجهت الرؤية إلى تنويع مصادر الدخل وتوليد القيمة المضافة عبر مختلف القطاعات، على رأسها القطاع الصناعي، ولتحقيق ذلك تعمل المملكة على تأسيس قاعدة صناعية متينة تنافس عالمياً، وتقوم على أساس توطين الصناعات الاستراتيجية المتقدمة، وتمكين المعرفة والتقنية والابتكار، بالاعتماد على بنية تحتية ذكية ومتطورة.[2]

إن اهتمام رؤية 2030 بالصناعة يبرز من خلال عدة محاور تتلخص في الآتي:

1. تنويع القاعدة الصناعية وزيادة المحتوى المحلي، وذلك بهدف تقليل الاعتماد على النفط عن طريق التوسع في الصناعات التحويلية وتوطين سلاسل القيمة الصناعية لتعزيز الصادرات وخلق وظائف وطنية، وذلك من خلال برنامج لتوطين الصناعات الاستراتيجية ودعم المنشآت الصناعية المحلية لرفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.[3]

---

[1] الاستراتيجية الوطنية للصناعة، www.vision2030.gov.sa

[2] تحول صناعي في المملكة بقيادة رؤية 2030 وبنية تحتية متقدمة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، متاح على الرابط:https:\\www.mim.gov.asa

[3] الاستراتيجية الوطنية للصناعة: www.vision2030.gov.sa

ISSN : 2410-1818

2. تطوير البنية التحتية الصناعية والمدن والمناطق التقنية، وذلك من خلال إنشاء مدن صناعية ومناطق لوجستية ومناطق تقنية متكاملة، وتوفير بيئة تشغيلية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب، وتحسين قدرات الإنتاج والربط بسلاسل الإمداد.[1]
3. تمكين التحول الرقمي والابتكار التقني في الصناعة، وذلك من خلال إدخال تقنيات متقدمة في الصناعة، مثل الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء لرفع كفاءة وجودة خطوط الإنتاج، ويتضمن هذا المحور مبادرات تتعلق بدعم البحث والتطوير وشراكات بين القطاع الخاص والجامعات لتسريع نقل التقنية وتوطينها.[2]
4. التركيز على الصناعات الواعدة ذات الأولوية الوطنية، مثل الصناعات الدوائية، والصناعات الغذائية والصناعات العسكرية، والطاقة المتجددة والصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل مركبات الطاقة النظيفة، وصناعة السيارات، وصناعة الالكترونيات، وذلك من أجل تحقيق قيمة مضافة محلية وتأمين سلاسل الإمداد وتحقيق أمن اقتصادي استراتيجي.[3]
5. جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي، وذلك عن طريق تسهيل بيئة الأعمال الصناعية بتحسين التشريعات وتعزيز الأطر التنظيمية، وتوفير الحوافز الضريبية والتسهيلات التمويلية للمصانع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.[4]
6. بناء الكفاءات الصناعية الوطنية وتعزيز توطين الوظائف في القطاع الصناعي، وذلك من خلال تطوير مهارات القوى العاملة السعودية بالتدريب والتعليم التقني عالي المستوى.

ثانياً: الصناعات الواعدة في إطار رؤية 2030: تبرز عناية واهتمام رؤية المملكة 2030 بالصناعات الواعدة من خلال برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والذي تم إطلاقه في يناير من العام 2019م، وهو أحد أهم البرامج التنفيذية للرؤية، حيث يهدف إلى تحويل المملكة إلى منصة صناعية لوجستية عالمية، وذلك بالتركيز على أربعة قطاعات حيوية، وهي: الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية، ويمثل توطين الصناعات الواعدة أحد أهم وأبرز أهداف هذا البرنامج.[5] حيث يهدف هذا البرنامج إلى توطين الصناعات الواعدة لتعزيز القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد، ويعمل في

---

[1] تحول صناعي في المملكة بقيادة رؤية 2030 وبنية تحتية متقدمة، مرجع سابق..

[2] الاستراتيجية الوطنية للصناعة، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] تحول صناعي في المملكة بقيادة رؤية 2030 وبنية تحتية متقدمة، مرجع سابق.

[5] برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية: .https:\\www.vision2030.gov.sa

ISSN : 2410-1818

هذا الإطار على دعم المصنعين المحليين وجذب المصنعين الأجانب، وتنمية القدرات الوطنية في المجالات الصناعية التي يستهدفها بالتوطين.

وتتمثل الصناعات الواعدة التي تستهدفها الاستراتيجية الوطنية للصناعة، كأحد استراتيجيات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، في كل من صناعة الآلات والمعدات من خلال توطين السلاسل القيمية ورفع معدل الصادرات وإنشاء شركات وطنية منافسة، وصناعة السيارات من خلال دعم المصنعين المحليين وجذب المصنعين الأجانب، وصناعة الأدوية من خلال توطين 40٪ من قيمة الإنتاج المحلي ودعم وتطوير المنتجات الدوائية الأكثر نجاحاً، وصناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية من خلال دعم الصناعة المحلية، وتحفيز الأمن الدوائي وزيادة التوطين إلى 15٪، وصناعة الأغذية من خلال ربط المصنعين بسلاسل الامداد وتلبية 85٪ من الطلب المحلي ودعم الأمن الغذائي، واستثمار واستدامة الموارد الطبيعية، وتوطين الصناعات الغذائية. [1]

ومن الصناعات الواعدة التي يستهدفها البرنامج صناعة الطيران، من خلال تعزيز مجال الصيانة الدورية للطائرات المدنية والعسكرية وصيانة المحركات وتطوير القدرات في صناعة المواد الأولية، وكذلك الصناعات البحرية من خلال تأسيس صناعة محلية وإقليمية مستدامة والاستفادة من إنتاج الصناعات الأخرى، بالإضافة لصناعة الطاقة المتجددة من خلال توطين سلاسل القيمة فيها، وصناعة الكيماويات الأساسية والوسيطة، وذلك بالمحافظة على مكانة المملكة في مجال الكيماويات الأساسية وتعزيز النمو في صناعة الكيماويات الوسيطة وتوطين منتجات إضافية في سلاسل القيمة، وكذلك صناعة الكيماويات المتخصصة من خلال التطوير والتوطين وتقليل الاستيراد، وصناعة البلاستيك والمطاط من خلال تطوير منتجات ذات جودة عالية مع زيادة الإنتاج، هذا إلى جانب الصناعات العسكرية من خلال توطين 50٪ من معدل الإنفاق الأمني والعسكري على المعدات والمنظومات العسكرية وخدمات الصيانة والإصلاح.[2]

المطلب الثالث: استراتيجية الصناعة في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

سبقت الإشارة في المطلب الثاني إلى أن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية يمثل أحد أهم البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030، وقد تضمن هذا البرنامج عدة استراتيجيات تتعلق بالقطاعات الأربعة التي يستهدفها، وفي هذا الإطار تأتي الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وذلك تحت شعار "وطن يصنع"، تم إطلاق هذه الاستراتيجية في أكتوبر من العام 2022م بهدف الوصول إلى قطاع

[1] الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، 2022م، صـ12.

[2] قائمة بأهم الصناعات الواعدة في السعودية، سعوبيديا.

ISSN : 2410-1818

صناعي جاذب للاستثمار، يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وتنمية الصادرات غير النفطية بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

وتمثل استراتيجية الصناعة الوطنية خارطة طريق شاملة، تسهم في تسريع وتيرة التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية وتنويعه، وذلك وفقاً لرؤيتها المتمثلة في "اقتصاد صناعي مرن وتنافسي مستدام، يقوده القطاع الخاص"[1] حيث تم الاسترشاد في بناء هذه الاستراتيجية بالتوجهات العالمية ودراسة مسيرة التنمية الصناعية في عدد من الدول المتقدمة صناعياً والاستفادة من دروسها، واستناداً إلى ذلك تبنت ثلاثة أهداف استراتيجية تمثلت في الآتي:[2]

1. اقتصاد صناعي وطني مرن قادر على التكيف مع التغيرات، حيث تسعى المملكة من خلال هذا الهدف للوصول إلى القدرة على تحمل اضطرابات سلسلة التوريد التي قد تحدث نتيجة لظروف غير متوقعة.
2. قيادة التكامل الإقليمي الصناعي لتلبية الطلب، حيث يمكن الاستفادة من مواطن القوة في الاقتصاد السعودي في دعم الصناعة وتحفيز التكامل الاقتصادي من خلال الشراكات والمصالح المتبادلة، إذ يحقق التكامل الإقليمي مزايا تنافسية إضافية تدعم جميع الأطراف في النهوض كقوة اقتصادية إقليمية.
3. ريادة عالمية في صناعة مجموعة من السلع المختارة، حيث تستفيد المملكة من القدرات النوعية لصندوق الاستثمارات العامة والشركات الوطنية الرائدة لبناء قاعدة صناعية وامتلاك التقنيات النوعية للدخول في سلاسل القيمة العالمية، مما يسهم في رفع القدرات الفنية ونقل المعرفة.

لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة الرئيسية تضمنت استراتيجية الصناعة الوطنية عدد من المبادرات التمكينية، تمثل أبرزها في زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناقصات الحكومية، وتحفيز الصادرات لمجموعات السلع الصناعية المستهدفة ضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وتحسين الحلول المالية للمصنعين، وتحسين اللوائح لجذب المستثمرين الأجانب، وتعزيز الاتفاقيات التجارية للمملكة، واستشراف الطلب المتوقع على السلع المستهدفة من الجهات الحكومية، وتوفير عملية تأهيل الموردين للشركات المملوكة للدولة، وإنشاء مراكز ابتكار خاصة للقطاعات الناضجة لتلبية الاحتياجات البحثية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين معايير الجودة لمجموعات السلع المستهدفة.[3]

---

[1] الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، 2022م، صـ12.

[2] المرجع السابق، ص 52.

[3] المرجع السابق، ص ص 53-54.

ISSN : 2410-1818

وفي سياق هذه المبادرات تم تبني أربعة محاور تمكينية تدعم تحقيق مستهدفات الاستراتيجية، في مقدمتها بناء وتعزيز سلاسل الإمداد بمعايير عالمية عن طريق توفير بنية تحتية رائدة في المدن الصناعية وتعزيز سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية، إلى جانب محور تنمية بيئة الأعمال الصناعية عن طريق تشجيع التوطين والمحتوى المحلي لزيادة الطلب على المنتج المحلي، وتسهيل الوصول إلى التمويل الصناعي، واستحداث وتفعيل أنظمة وإجراءات واضحة ومرنة للمستثمرين، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى محور خاص بتعزيز مكانة المملكة العربية السعودية في الأسواق العالمية، وهو محور تعزيز التجارة الدولية، وذلك عن طريق تمكين الصادرات الصناعية من مختلف منافذ المملكة وتحسين السياسات والاتفاقيات التجارية الثنائية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي فيها، ورفع معايير الجودة في منتجات القطاع الصناعي لتنافس في الأسواق العالمية، وتعزيز العلامة التجارية للمملكة، وأخيراً محور تنمية وتعزيز ثقافة الابتكار والمعرفة عن طريق دعم عمليات الاندماج والاستحواذ لجلب الخبرات الدولية ودعم الأبحاث الصناعية التطبيقية والابتكارات.[1]

من جانب آخر، تضمنت استراتيجية الصناعة الوطنية عدداً من الاستراتيجيات التي تتعلق بالقطاعات الصناعية الفرعية ذات العلاقة بالصناعات الواعدة التي سبق الحديث عنها في المطلب الثاني، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. **صناعة البتروكيماويات:** تتضمن هذه الصناعة في المملكة العربية السعودية عدة قطاعات فرعية تتمثل في قطاع البتروكيماويات الأساسية وقطاع البتروكيماويات الوسيطة وقطاع البتروكيماويات التحويلية وقطاع البتروكيماويات المتخصصة، وقد تم تحديد الممكنات والمبادرات المحفزة لتطوير هذه القطاعات تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية لقطاع البتروكيماويات، ومواءمتها مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة من خلال تحديد أبرز المبادرات التمكينية ونموذج الحوكمة المطلوب لضمان تكامل سلاسل إمداد البتروكيماويات مع احتياجات الصناعة التحويلية، وتركز استراتيجيات هذا القطاع على كل من تطبيقات الكيماويات المتخصصة ومنتجات تحويل البلاستيك والمطاط.

فيما يخص قطاع تطبيقات الكيماويات المتخصصة، فإن الاستراتيجية الخاصة بهذا القطاع، تقوم على أساس ما تتمتع به المملكة من وضع جيد يعزز مكانتها في مجال هذه الصناعة من خلال تحسين وتطوير موقفها في تحقيق الريادة على المستويين الإقليمي والدولي، وفي هذا السياق تمثل صناعة تطبيقات الكيماويات المتخصصة فرصة جاذبة للمملكة لاعتبارين مهمين، هما: إمكانية مساهمة هذه الصناعة في زيادة التوطين في أكثر من صناعة ذات صلة (مواد البناء، الأغذية، المستحضرات

[1] المرجع السابق، ص – 55.

ISSN : 2410-1818

الطبية)، وامتلاكها إمكانيات ذات قيمة مضافة قوية من حيث الهوامش وخلق وظائف جديدة مقارنة بصناعتي البتروكيماويات الأساسية والوسيطة.[1]

وتتمثل التوجهات الاستراتيجية لهذا القطاع الفرعي في الانتقال إلى منتجات المستخدم النهائي، وحماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية والتركيبات والتراخيص، والتركيز على الاستدامة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل اختلال التجارة، وفي هذا الإطار تم تقييم 30 تركيبة كيماوية متخصصة ونتيجة لذلك تم التركيز على 20 تركيباً منها على أساس قدرتها على المساهمة في النمو الصناعي في المملكة.[2]

أما فيما يخص منتجات تحويل البلاستيك والمطاط، فإن التوجهات الاستراتيجية في هذا القطاع تتمثل في التحولات في تطبيقات المستخدم النهائي، خاصة نحو الرعاية الطبية والبضائع الاستهلاكية والانتقال إلى المواد خفيفة الوزن، وفي التوجه نحو الاقتصاد الدائري ومقتضياته، وبالتركيز على البحث وتطوير المنتجات في السلع الصناعية الجديدة وفي تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل تعقيدات التجارة العالمية فيما يتعلق بصناعة المواد الكيماوية.[3]

2. **صناعة الأغذية:** تتمتع المملكة العربية السعودية بجاهزية عالية وفرص كبيرة لتطوير قطاع الصناعات الغذائية والاستحواذ على حصة أكبر للسوق الإقليمي والعالمي، وذلك لما لهذا القطاع من دور رئيسي في تحقيق مرونة سلسلة إمداد الأغذية، ولما له من أفضلية للانتقال للمرحلة الثانوية من التصنيع بسبب وجود تكتلات قوية وشركات خاصة صاحبة إمكانيات توسعية في قطاعات صناعة الأغذية الرئيسية، فضلاً عن دوره المحوري في تحقيق الأمن الوطني والغذائي، إلى جانب ما يتوفر له من فرص كبيرة في السوقين الإقليمي والعالمي في ظل النمو المتوقع في كل مجموعات السلع الغذائية والصناعية.[4]

على أساس ما تقدم، فإنه فيما يتعلق باختيار مجموعات السلع الغذائية الصناعية ضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة، تم تبنى منهجية تحدد سلسلة قيمة خاصة بقطاع صناعة الأغذية، بدءاً من مستلزمات الإنتاج وانتهاءً بالتوزيع، وفي هذا الإطار فقد اقتصر التقييم من أجل اختيار السلع الغذائية التي يتم التركيز عليها في التصنيع على مجموعات السلع التي تندرج تحت مرحلتي الصناعة الأولية والصناعة الثانوية، ونتيجة لذلك تم اختيار 18 سلعة تدخل ضمن تصنيفات اللحوم الحمراء والدواجن

---

[1] المرجع السابق، ص- 61.

[2] المرجع السابق، ص ص 63 - 65.

[3] المرجع السابق، ص 70.

[4] المرجع السابق، ص 74.

ISSN : 2410-1818

والمأكولات البحرية والفواكه والعصائر والمعلبات والتمور والحلويات والطحين والسكر والزيوت غير المكررة ومياه الشرب والمشروبات الغازية.[1]

3.صناعة الطاقة المتجددة: تشكل صناعة مكونات الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية فرصة واعدة لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، لا سيما في ظل قابلية السوق المحلي للطاقة المتجددة للنمو تحت تأثير التوجهات الطموحة للمملكة لبلوغ 50٪ من مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء عن طريق مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام 2030م، ووراء هذه التوجهات تكمن فرصة كبرى لتصنيع وتصدير مكونات الطاقة المتجددة لتلبية الحاجة المتزايدة لها في السوق المحلية وفي السوق الإقليمية ممثلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[2]

في إطار الاستراتيجية الوطنية للصناعة تمت دراسة مجموعة السلع الصناعية المختلفة في سلسلة قيمة الطاقة المتجددة بالنسبة لثلاثة مصادر للطاقة المتجددة في المملكة هي: الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة وطاقة الرياح، وتم تحديد سلسلة القيمة لهذا القطاع، والمتعلقة بالتصنيع، في المواد الخام وتصنيع المكونات وتصنيع الوحدات وتجميعها، كما تم تحديد الأنشطة الرئيسية ذات الصلة في أنشطة البحث والتطوير، والهندسة والمشتريات والبناء، والعمليات والصيانة.[3]

4.صناعة الطيران: وفقاً للتقديرات الاستراتيجية الوطنية للصناعة، فإنه من المتوقع أن يشهد سوق خدمات الطيران في المملكة العربية السعودية نمواً متسارعاً خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، حيث أشارت التوقعات إلى زيادة الطلب على خدمات السفر ثلاثة اضعاف، من 99 مليون راكب عام 2018م إلى 330مليون راكب في عام 2030م، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على السياحة والنقل، وفي السياق نفسه تشير التوقعات إلى زيادة حجم الشحن الجوي من 0.8 مليون طن عام 2018م إلى 4.5 مليون طن عام 2030م.[4]

وفي ضوء هذه التوقعات فإن الضرورة تقتضي التوسع في حجم الأسطول الجوي القائم لمقابلة النمو المتوقع في الطلب على خدمات الطيران، وعلى هذا الأساس حددت الاستراتيجية الوطنية للصناعة مجموعات السلع الصناعية المرتبطة بصناعة الطيران وذلك في إطار سلسلة القيمة الخاصة بهذا القطاع،

---

[1] المرجع السابق، ص .78.

[2] المرجع السابق، ص .79.

[3] المرجع السابق ص 78.

[4] المرجع السابق، ص 83.

ISSN : 2410-1818

والمتمثلة في التصميم وأعمال الهندسة، والمواد الخام، وموردو المستوى الثالث وأنظمة المستوى الثاني والأول والتجميع والتكامل، وخدمات الصيانة والإصلاح والعمرة.[1]

5.صناعة السيارات: بحسب تقديرات الاستراتيجية الوطنية للصناعة، فإنه من المتوقع أن يعود توطين صناعة السيارات في المملكة العربية السعودية بعدة فوائد أهمها: الاستفادة من نمو حجم السوق الإقليمية للمركبات الخفيفة خلال السنوات القادمة، كما سيخلق قطاع صناعة السيارات دفعة قوية للقطاعات ذات الصلة (المعادن والكيماويات على سبيل المثال) ومن ثم المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي كهدف استراتيجي، فضلاً عن تنويع الصادرات السعودية، بالإضافة إلى تنمية وتطوير قدرات القوي العاملة الوطنية. وفي ضوء هذه الاعتبارات فإن توجهات الاستراتيجية الوطنية للصناعة الخاصة بهذا القطاع تتمثل في: الاستثمار بشكل كبير في تقنيات القيادة الذاتية، وتسريع نمو السيارات الكهربائية، والاستخدام المتزايد للمواد خفيفة الوزن في مكونات السيارات والتحركات نحو أجندة صفر انبعاثات.[2]

وعلى هذا الأساس اشتملت مجموعات السلع الصناعية المختارة في سلسلة القيمة الخاصة بقطاع صناعة السيارات على أربع مجموعات، تشمل المجموعة الأولى المواد الأولية، بينما تشمل المجموعة الثانية والثالثة سلع المكونات ودمج الأجزاء، فيما تشمل المجموعة الرابعة المركبات المجمعة (الخفيفة والتجارية). [3]

6.الصناعات البحرية: يعد قطاع الصناعات البحرية من القطاعات ذات الأهمية بالنسبة للمملكة العربية السعودية بحكم موقعها المطل على منفذين بحريين لهما اهميتهما على صعيد التجارة الدولية (البحر الأحمر، والخليج العربي)، ولذلك فإنها تسعي إلى توطين صناعة السفن وعمليات التشغيل والصيانة ذات الصلة، خاصة في ظل الطلب المحلي المتنامي على منتجات هذه الصناعة والحاجة إلى إيجاد بديل لاستيرادها والعمل على تصديرها، فالمملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى من بين دول الخليج في استيراد السفن التجارية.

وتتضمن سلسلة القيمة لقطاع صناعة السفن كل من البحث والتطوير والتصميم، وصناعة المكونات والأجزاء الرئيسية، والتركيب، والنظم، والصيانة والإصلاح والتشغيل وترقية السفن، وإجراءات التخلص من السفن التالفة، وتعتبر المملكة نشطة في بعض أجزاء سلسلة القيمة لصناعة السفن الحربية، ولديها فرصة سانحة لتخطو خطوات أكبر في توطين سلسلة القيمة، وفي الواقع فإن

---

[1] المرجع السابق، ص 85

[2] المرجع السابق، ص 89

[3] المرجع السابق، ص 90

ISSN : 2410-1818

صناعة السفن تمكن المملكة من توطين صناعة السفن التجارية والحربية والترفيهية، وذلك من خلال تأسيس مجمع الملك سلمان العالمي للصناعات والخدمات البحرية، وجذب مراكز الخدمات ومصنعي السفن.[1]

7.صناعة المستحضرات الدوائية والأدوية الحيوية: تعد هذه الصناعة من الصناعات الواعدة في المملكة العربية السعودية، وذلك في ظل توقعات نمو السوق العالمي لمنتجات هذه الصناعة، فضلاً عن نمو السوق الإقليمي والمحلي، فيما يتوقع الخبراء نمواً ثابتاً لسوق المستحضرات في الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة 40٪ بين عام 2018م - 2030م، كما يتوقع أن يواصل السوق المحلي اعتماده على المستحضرات الدوائية التقليدية مع زيادة الاعتماد على الأدوية الحيوية بحلول عام 2030م.[2]

وتتمثل مجموعة السلع الصناعية المختارة في سلسلة القيمة لهذه الصناعة في مواد الإنتاج الأولية، والتصنيع الأساسي، وتركيب الجرعات النهائية، والتغليف الأولي والثانوي، والتوزيع. ويتم التشجيع على التحول الوطني في هذه الصناعة باتجاه التركيز على التقنيات الحيوية من خلال إطلاق مبادرات وطنية تهدف لإنشاء بنية تحتية مواتية للنظام المتكامل والنمو المستقبلي في المجال، مثل الاستراتيجية الوطنية للتقنيات الحيوية، والاستثمارات التي يقوم بها صندوق الاستثمارات العامة.[3]

8.صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية:[4] يعتبر هذا القطاع قطاعاً صناعياً واعداً في المملكة العربية السعودية، لا سيما وأنه قطاع متنوع وابتكاري ظل، يشهد نمواً ملحوظاً خلال العديد من السنوات، وفي هذا السياق وصل السوق العالمي لهذه الصناعة نحو 404 مليار دولار عام 2019م، فيما تشير المصادر إلى نمو السوق الإقليمي بنسبة تفوق نسبة نمو السوق العالمي (73٪ مقابل 6٪)، وذلك بين عامي 2020-2023م. في الوقت الذي نما فيه السوق المحلي بنسبة أكبر من 5٪ في نفس الفترة.

ويتوقع أن يستفيد هذا القطاع من برنامج القطاع الصحي ومن التزام الحكومة بدعم الإمكانيات المحلية من خلال سياسات المحتوى المحلي، لا سيما وأن لدى المملكة فرصاً يمكن من خلالها تعزيز هذا القطاع، ومن ذلك توفر إمكانات عديدة تتيح تلبية الطلب المحلي المتزايد والسوق الإقليمي الأكبر، وتشابه المهارات المطلوبة لصناعة الأجهزة الطبية والقدرات الحالية مع القطاعات الأخرى. وتتمثل مجموعة السلع الصناعية المختارة في سلسلة القيمة في هذه الصناعات في كل من البحث، والتطوير، وتصنيع المكونات، والتجميع والإنتاج، والتوزيع والتسويق.

---

[1] المرجع السابق، ص ص 92-94.

[2] المرجع السابق، ص ص 95،96.

[3] المرجع السابق، ص 97.

[4] المرجع السابق، ص ص 101-104

ISSN : 2410-1818

9.قطاع صناعات مواد البناء: يتمتع هذا القطاع بفرصة فريدة في ظل التطور المتوقع في المملكة في السنوات القادمة، وذلك بالنظر إلى وجود العديد من المشاريع العملاقة قيد التطوير، مما يتيح فرصة كبيرة لاتساع نطاق سوق مواد البناء محلياً وإقليمياً، ويعد هذا القطاع من ناحية أخرى عاملاً ضرورياً لتحويل التركيز نحو الاقتصاد الدائري وتصميمات كفاءة الطاقة التي تقلل من الاعتماد على الوقود.

وفي الواقع فإن سوق البناء في المملكة العربية السعودية يشهد نمواً ملحوظاً منذ العام 2019م، يتوقع أن يصل معدله السنوي المركب إلى 5٪ بحلول العام 2030م، مدفوعاً بالمشاريع العملاقة المخطط لها والمشاريع التجارية والسكنية ومشاريع الطاقة والمرافق والبنية التحتية والمشاريع الصناعية. وتشمل مجموعة السلع الصناعية المختارة في سلسلة القيمة الخاصة بقطاع صناعة مواد البناء كل من المحاجر، والمعالجة الأولية، والمعالجة الثانوية، ومواد البناء، والإنشاء والتوزيع، والقطاع العقاري[1].

10. صناعة الآلات والمعدات: يتمتع هذا القطاع في المملكة العربية السعودية بأهمية استراتيجية خاصة في تطوير قطاع الصناعة، وذلك لدوره في توريد المعدات المستخدمة في الصناعة والصيانة لكافة القطاعات الأخرى، إلى جانب دوره في توريد المعدات للعمليات المستمرة لقطاعات أخرى أساسية في الاقتصاد السعودي، مثل قطاع النفط والغاز وتحلية المياه والبناء.

وتشير التوقعات إلى نمو السوق السعودي للآلات والمعدات بنسبة 3٪ سنوياً في الفترة ما بين عام 2021م وعام 2040م، مما يفسح المجال واسعاً أمام توطين الطلب على منتجات هذا القطاع، ويحفز كل من قطاع النفط والغاز والخدمات هذا الطلب، إلى جانب الاستثمارات الحكومية الطموحة في عدد من المشروعات الكبرى، فضلاً عما يمكن أن تسهم به قطاعات مثل صناعة الطيران والسيارات والمواصلات والخدمات اللوجستية والأغذية والزراعة والبناء من دور في تحفيز هذا الطلب في إطار النمو المتوقع في أنشطته[2].

11. الصناعات التعدينية:[3] يعد قطاع الصناعات التعدينية قطاعاً استراتيجياً بالنسبة للمملكة العربية السعودية، الأمر الذي يتطلب تنميته وتطويره، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يسهم به في تمكين القطاعات الصناعية الأخرى، مثل قطاع البناء وصناعة السيارات وصناعة الطاقة المتجددة وصناعة الطيران، حيث يقوم بتوفير المواد الخام الأساسية لها، ويدخل ضمن هذا القطاع كل من صناعة الصلب والألمونيوم والنحاس والتيتانيوم، فبالنسبة لصناعة الصلب فإن 75٪ من الطاقة الإنتاجية تركز على إنتاج حديد التسليح وقضبان الأسلاك، اللذان يستخدمان بكثافة في عمليات

---

[1] المرجع السابق، ص ص 105 – 107.

[2] المرجع السابق، ص ص 110 – 112.

[3] المرجع السابق، ص ص 113، 114.

ISSN : 2410-1818

البناء، فيما يتم تلبية حاجة بقية القطاعات من منتجات الصلب الأخرى (الصفائح المعدنية، ألواح الصفيح، الكتل المستديرة) عن طريق الاستيراد، الأمر الذي يتطلب العمل على بناء القدرات الوطنية لإنتاج هذه المنتجات محلياً، لا سيما في ظل ما تتوفر في الأسواق المحلية والإقليمية من فرص النمو المتزايد في الطلب عليها.

أما بالنسبة لصناعة الألمونيوم فإن التركيز فيها في المملكة يقتصر في الطلب عليها، أما بالنسبة لصناعة الألمونيوم فإن التركيز فيها في المملكة يقتصر على فئات محددة من المنتجات (مخزون العلب، أسلاك الموصلات، صفائح السيارات)، فيما يتم استيراد منتجات الألمونيوم الأخرى (الرقائق، الصفائح، المسبوكات) لتلبية حاجة السوق المحلي المتزايدة لها، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطوير قدرات إنتاج الألمونيوم محلياً، لا سيما وأن كل من السوق المحلية والسوق الإقليمية يتمتعان بإمكانيات نمو كبيرة عبر العديد من منتجات الألمونيوم.

أما بالنسبة لصناعة النحاس فإن المملكة العربية السعودية تتمتع حالياً بإمكانيات تصنيعية أولية ونهائية في سلسلة قيمة النحاس، وبإمكانيات عالية في إنتاج الكيبلات والأسلاك، غير أنها تحتاج لتطوير منتجات المراحل الوسيطة، خاصة وأن السوق المحلي والإقليمي لمنتجات النحاس تتمتع بإمكانيات نمو كبيرة.

وأخيراً فيما يخص صناعة التيتانيوم، فقد أنجزت المملكة خطوات مهمة في طريق تأسيس سلسلة القيمة لهذه الصناعة من خلال تأسيس مصنع أكاسيد التيتانيوم والتيتانيوم الاسفنجي، وتعتزم المملكة إدراج السلع الصناعية من مرحلة التصنيع الوسيطة في سلسلة القيمة بما يمكنها من صناعة المنتجات شبه النهائية، من السبائك والكتل والألواح، بالإضافة إلى انتقالها من هذه المرحلة إلى مرحلة تطوير منتجات نهائية محددة كالأنابيب وبثق الاشكال المتعددة.

الصناعات العسكرية: على الرغم من أن المملكة تعد من الدول الخمس الأكثر إنفاقاً عسكرياً على مستوى العالم، إلا أن نسبة توطين الصناعة العسكرية فيها حتى عام 2016م كانت أقل من 5٪، غير أن رؤية المملكة 2030م جعلت من توطين هذه الصناعة واحداً من أهم أهدافها الاستراتيجية، حيث تطمح الرؤية إلى توطين 50٪ من إنفاقها العسكري والأمني بحلول عام 2030م، ولا شك أن ذلك سيعود بمنافع عديدة على المملكة، من أبرزها خفض الاستيراد في هذا المجال، وتوفير فرص عمل مرموقة للسعوديين، إلى جانب تطوير تكنولوجيا المعرفة العملية ونقلها وتعزيز إمكانيات القطاعات ذات العلاقة.

ISSN : 2410-1818

ويتألف قطاع الصناعات العسكرية من عدة مجالات، مثل الإلكترونيات الدفاعية والصواريخ والطائرات بدون طيار، ومثل الصيانة والإصلاح والتشغيل والأنظمة والمكونات الهيكلية للمعدات العسكرية، كما يشمل القطاع صناعات عالية التقنية، مثل الرادار والأسلحة الكهرومغناطيسية[1].

المطلب الرابع: السياسات والمبادرات ذات الصلة بتطوير القطاع الصناعي غير النفطي:

تتبنى رؤية المملكة 2030م مجموعة شاملة ومتكاملة من السياسات والمبادرات المحفزة والمشجعة للاستثمار الصناعي، وذلك في إطار سعيها لتعزيز وتعظيم دور الصناعة في الاقتصاد السعودي، وتحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق بتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.

أولاً: سياسات تحفيز الاستثمار الصناعي: تتمحور هذه السياسات حول برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وتنطلق منها، حيث تتضمن هذه السياسات ما يلي:

1. في مجال توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة:[2]

- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وذلك من خلال العمل المستمر على تحسين وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة للقطاع الصناعي والتعدين لخلق بيئة استثمارية تنافسية جاذبة ومحفزة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال استخدام المنصات الرقمية لتسهيل الإجراءات الحكومية وتبسيطها للمستثمرين، بما في ذلك إجراءات إصدار التراخيص والخدمات الأخرى.
- تطوير بنية تحتية لوجستية متكاملة، تشمل الموانئ والمطارات وشبكات النقل البري والبحري والجوي المتطورة.

2. في مجال الحوافز المالية والتمويلية:[3]

- تقديم القروض الميسرة طويلة الأجل للمشاريع الصناعية المؤهلة، تصل إلى 15 عاماً مع فترة سماح، وذلك بواسطة صندوق التنمية الصناعية السعودي، تغطي نسبة كبيرة من تكلفة المشروع.
- تقديم الحوافز المعيارية الموجهة للقطاعات الصناعية الاستراتيجية ذات الأثر الاقتصادي، حيث يتم ربط الدعم الحكومي بالأثر الاقتصادي الفعلي من المشروع، مثل تعزيز المحتوى المحلي واستخدام التقنيات الصناعية المتقدمة.
- الاستفادة من الدور المحوري لصندوق الاستثمارات العامة في دعم القطاعات الاستراتيجية والواعدة، وبناء شركات اقتصادية استراتيجية.

---

[1] المرجع السابق، ص 105.

[2] مبادرة تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في قطاع الصناعة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa

[3] الصندوق الصناعي يعلن عن محفزاته التمويلية ضمن مبادرة تحفيز الصناعة المحلية، أرقام: argaam.com

ISSN : 2410-1818

3. في مجال دعم الابتكار والتحول التقني:[1]

- تشجيع المشاريع الصناعية على تبنى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والأتمتة لزيادة الكفاءة والإنتاجية.
- تحويل المصانع القائمة من الاعتماد على العمالة منخفضة المهارات إلى استخدام التقنية الصناعية الحديثة.
- التركيز على بناء القدرات البشرية والبحث والتطوير لدعم النمو الصناعي القائم على المعرفة.

4. في مجال تعزيز المحتوى المحلي وسلاسل الإمداد:[2]

- تعزيز المنتج الوطني وزيادة المحتوى المحلي في قطاعات الصناعة المختلفة، بما في ذلك المشتريات الحكومية.
- العمل على تأمين سلاسل التوريد من خلال بناء سلاسل إمداد عالمية قوية وتعزيز الترابط اللوجستي في المملكة.

5. الاستفادة من الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي، وذلك من خلال:[3]

- تطوير التشريعات والبرامج الخاصة بقطاع التعدين للاستفادة من الثروات المعدنية الكبيرة والمتنوعة التي تتمتع بها المملكة.
- تحفيز الاستثمار في مجالات الطاقة النظيفة من خلال مشاريع الطاقة المتجددة، المتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك لدعم الصناعات النظيفة والمستدامة.

ثانياً: مبادرات تحفيز القطاع الصناعي في إطار رؤية 2030: أطلقت وزارة الصناعة والثروة المعدنية والجهات التابعة لها عدداً من المبادرات الهادفة إلى تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وذلك في إطار برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، حيث تستهدف هذه المبادرات تحقيق قيمة مضافة وتعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة في قطاعي الصناعة والتعدين، وتتمثل هذه المبادرات فيما يلي:

1. مبادرة التكامل الصناعي: أطلقت هذه المبادرة بواسطة صندوق التنمية الصناعية السعودي حيث تعمل بشكل أساسي على خلق شبكة مترابطة من الشراكات والتعاون الاستراتيجي بين مختلف أطراف القطاع الصناعي، وتهدف إلى ترسيخ التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص،

---

(1) التصنيع الذكي المتقدم.. ركيزة أساسية للتحول الصناعي في المملكة، المنصة الوطنية: https:\\my.gov.sa

(2) المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية: https:\\khcpa.sa

(3) مبادرة تعديل نظام الاستثمار التعديني واللوائح المنظمة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa

وانظر كذلك: البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، وزارة الطاقة: https:\\moenevgy.gov.sa

ISSN : 2410-1818

وتنمية القطاع الخاص الصناعي من خلال مجموعة متكاملة من الدعم المالي والفني والتقني، وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.[1]

2. **مبادرة تحفيز الصناعة المحلية:** هي إحدى مبادرات وزارة الصناعة والثروة المعدنية الموجهة للقطاع الصناعي، حيث تقدم هذه المبادرة عدداً من المحفزات للمستثمر الصناعي، وذلك من خلال الأدوات المالية المتعددة التي تحتاجها منظومة الصناعة المختلفة في عدة مراحل من رحلة تطور المصانع والمستثمر الصناعي، حيث تندرج تحت هذه المبادرة مبادرات فرعية وبرامج يتم من خلالها توفير حوافز ومزايا للمستثمرين المحليين والأجانب. وتهدف المبادرة إلى تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، واستقطاب صناعات وطنية استراتيجية ذات أثر اقتصادي مرتفع، ورفع نسبة المحتوى المحلي في الصناعة، وزيادة الكفاءة التشغيلية والطاقة الإنتاجية وتنافسية المصانع المحلية.[2]
3. **مبادرة برامج مصانع المستقبل:** تهدف المبادرة إلى تحويل نحو 4000 مصنعاً من الاعتماد على العمالة الكثيفة ذات الأجور والمهارات المنخفضة إلى الكفاءات التشغيلية والأتمتة، وتطبيق الحلول والممارسات الصناعية المتقدمة، وذلك عبر مسارين، يستهدف المسار الأول المصانع الجديدة من حيث تصميمها وإنشائها وفقاً لمعايير عالية الكفاءة في مجال التصنيع والإنتاج الصناعي، بينما يستهدف المسار الثاني المصانع القائمة، بحيث يتم تحويلها إلى تبنى معايير التميز التشغيلي والتقنيات المتقدمة لأجل رفع تنافسية القطاع الصناعي، وإيجاد حلول بديلة تخفف من درجة الاعتماد على العمالة منخفضة المهارة، وإيجاد وظائف نوعية تتناسب مع مخرجات التعليم.[3]
4. **مبادرة استدامة الصناعة:** تعمل هذه المبادرة على دراسة وتطوير خطة لتنفيذ منتجات وحلول متكاملة لتعزيز استمرارية المصانع القائمة المتعثرة، وتجنيبها الإفلاس بسبب التغييرات في الظروف المحيطة، وتستهدف بذلك الحفاظ على القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية الواعدة، كما تساهم في تطوير الآليات والمعايير اللازمة لتحديد المصانع المتعثرة وأولويات الدعم، ووضع دراسة مفصلة للمنتجات التمويلية الحالية والمقترحة.[4]
5. **مبادرة حاضنات ومسرعات الأعمال الصناعية (نمو):** قامت وزارة الصناعة والثروة المعدنية بتطوير برنامج شامل لإطلاق مجموعة من الحاضنات والمسرعات الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وذلك لتلبية احتياجات رواد الأعمال في القطاع الصناعي والشركات الصناعية الناشئة والصغيرة والمتوسطة، ويهدف البرنامج من خلال هذه المبادرات إلى دعم وتمكين هذه الفئات من خلال عروض

---

[1] مبادرة التكامل الصناعي...نحو شراكة استراتيجية مستدامة، صندوق التنمية الصناعية السعودي: https:\\www.sidf.gov.sa

[2] مبادرة تحفيز الصناعة المحلية، صندوق التنمية الصناعية السعودي، https:\\www.sidf.gov.sa

[3] مبادرة برنامج مصانع المستقبل ن وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa

[4] مبادرة استدامة الصناعة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa

ISSN : 2410-1818

مصممة خصيصاً تم تطويرها بناءً على أفضل الممارسات الدولية، كما يهدف إلى تعزيز وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في القطاع الصناعي وتحسين استمرارية الشركات الصناعية الناشئة على المدى الطويل، فضلاً عن تشجيع المزيد من ريادة الأعمال في هذا القطاع.[1]

6. **مبادرة ترسيخ واكتساب تقنية التصنيع بالإضافة:** وهي مبادرة تتعلق بإنشاء صناعة محلية في مجال التصنيع بالإضافة والتصنيع الرقمي، وذلك من خلال تطوير استراتيجية وطنية للتصنيع بالإضافة والعمل على تحفيز القطاع الخاص على التوجه نحو الاستثمار في التقنية من خلال تطوير حُزم من المحفزات التشريعية، ورصد وتوضيح فرص الاستثمار للقطاع الخاص في هذا المجال وتنمية القدرات الوطنية للعمل فيه.[2]
7. **مبادرة برنامج التنافسية لتحسين أسعار الطاقة:** تقوم هذه المبادرة على فكرة تصميم وتنفيذ برامج متكاملة لتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الحيوية (التصنيع، الزراعة، الخدمات اللوجستية)، وتحفيز الصناعات الاستراتيجية الواعدة المستهدفة ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وذلك من خلال تقديم الحلول المالية للمصانع والمرافق لتحسين كفاءتها التشغيلية وتطوير حلول تشغيلية بديلة، مثل التحول من استهلاك الوقود السائل إلى أنواع الوقود الأكثر كفاءة للحد من آثار تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه، وزيادة كفاءة القوة العاملة، وذلك للحفاظ على استدامة المرافق والقدرة التنافسية للقطاعات الصناعية المستهدفة.[3]
8. **مبادرة تأسيس وتشغيل المركز الوطني للمعلومات الصناعية:** أطلقت هذه المبادرة ضمن برنامج التحول الوطني، الذي يمثل أحد أهم البرامج التنفيذية لرؤية 2030، ثم انتقلت بعد ذلك إلى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وتهدف المبادرة من خلال تأسيس مركز وطني للمعلومات الصناعية إلى تعزيز الشفافية بتوفير معلومات دقيقة متكاملة عن السوق الصناعية والتعدينية، لدعم الثقة بين المستثمرين وصناع القرار وتمكين القرار بإنشاء بيئة ذكية لجمع وتحليل البيانات والمعلومات الصناعية، واستشراف المستقبل لدعم القرار وتطوير الخدمات عن طريق توفير منصات رقمية، وبناء القدرات لتعزيز المحتوى المحلي وتطوير سلاسل الإمداد المحلية عبر مبادرات مثل السجل الوطني للمنتجات والترميز الوطني، والتي تنبثق منها عدة مبادرات فرعية أهمها: مبادرة

---

[1] مبادرات القطاع الصناعي، والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

ISSN : 2410-1818

تحليل المعلومات الصناعية والتعدينية وبناء مؤشرات الأداء الصناعي ومبادرة منصة الخدمات الرقمية لرحلة المستثمر ومبادرة السجل الوطني للمنتجات ومبادرة سوق المنتجات الصناعية الالكترونية.[1]

9. **مبادرة معايير التجمعات الصناعية:** تهدف هذه المبادرة التي أطلقتها وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى توفير وتطوير معايير ومواصفات المنتجات الصناعية السعودية لتنافس عالمياً، وذلك من خلال تقليل التباين بين المواصفات والمعايير للمنتجات المصنعة محلياً ومثيلاتها من المنتجات الصناعية المستوردة، وإنشاء لجان فنية وطنية لتمثيل المجمعات الصناعية في وضع الخطط والمعايير، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص الصناعي في وضع وتطبيق المواصفات والمعايير الفنية، والتركيز على 12 تجمعاً صناعياً رئيسياً لتنميتها وتطويرها، فضلاً عن دعم وتوطين الصناعات الواعدة.[2]
10. **مبادرة "نتاج" لتمكين القطاع غير الربحي الصناعي والتعديني:** هي مبادرة خاصة بدعم المنظمات غير الربحية المستثمرة في قطاعي الصناعة والتعدين، وتعظيم دور القطاع الثالث في دعم وزارة الصناعة والثروة المعدنية في تحقيق مستهدفاتها ضمن الرؤية، وتيسير الوصول إلى التمويل والشراكات وتصميم مبادرات مبتكرة، وتعزيز الثقة في المنظمات غير الربحية الصناعية والتعدينية.[3]

المطلب الخامس: التقدم المحرز في القطاع الصناعي في إطار رؤية المملكة 2030:

شهد القطاع الصناعي السعودي خلال السنوات التي أعقبت دخول رؤية المملكة 2030 حيز التنفيذ تقدماً ملحوظاً على عدة مستويات، تمثلت أبرز ملامحه في توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي عبر إنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة، بالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية في مشاريع صناعية متنوعة متعددة المجالات، شملت كل من الصناعات التحويلية والصناعات المتقدمة والمعتمدة على التقنيات الحديثة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد المصانع ارتفع من نحو 7200 مصنعاً عام 2016م إلى نحو 12.000 مصنعاً، وذلك بنسبة زيادة تصل إلى نحو 65٪، بإجمالي استثمارات تجاوزت 1.4 ترليون ريال، مع التخطيط للوصول إلى 36000 مصنعاً بحلول عام 2035م[4].

لقد انعكس التوسع الذي حدث في القاعدة الصناعية على الناتج الصناعي، حيث أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء أن الرقم القياسي للإنتاج الصناعي ارتفع بنسبة 1.6٪ عام 2023م بالعام السابق له، فيما سجلت الصناعة التحويلية نمواً ملحوظاً بلغت نسبته على أساس سنوي 5.1٪، وواصلت

---

(1) مبادرة تأسيس وتشغيل المركز الوطني للمعلومات الصناعية، وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa

(2) مبادرة معايير التجمعات الصناعية، وزارة الصناعة والثروة المعدنية:https:\\www.mim.gov.sa

(3) مبادرة "نتاج" لتمكين القطاع غير الربحي الصناعي والتعديني، وزارة الصناعة والثروة المعدنية:https:\\www.mim.gov.sa

(4) تحول صناعي في المملكة بقيادة رؤية 2030م وبنية تحتية متقدمة، مرجع سابق.

ISSN : 2410-1818

الصناعة التحويلية أداءها الإيجابي في 2024م وفق النشرة السنوية، وفي جانب الصادرات الصناعية غير النفطية فقد أحرزت المملكة تقدماً تاريخياً لافتاً في نموها منذ انطلاق الرؤية، الأمر الذي يشير إلى نجاح المملكة في تعزيز تنافسية منتجاتها الصناعية عالمياً[1].

من جانب آخر، فقد ساهم التوسع الذي حدث في القاعدة الصناعية، ممثلاً في زيادة عدد المصانع، في التوسع في فرص العمل، حيث ركزت كل من الاستراتيجية الوطنية للصناعة وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على رفع نسبة المواطنين العاملين في القطاع الصناعي، لا سيما في التخصصات الدقيقة والأيدي العاملة الماهرة، بما يعزز من مشاركة القوى العاملة الوطنية في عملية التنمية، وفي هذا السياق تشير الإحصاءات إلى أن عدد العاملين في القطاع الصناعي زاد بين عامي 2019م و 2024م بنحو 463 ألف عامل، منهم نحو 163.5 ألف عامل سعودي، وفي إطار هذه الزيادة ارتفعت نسبة العمالة السعودية في القطاع الصناعي من 30.8٪ عام 2019م إلى 32.4٪ عام 2024م[2].

أما على صعيد الابتكار واستخدام التقنية الصناعية الحديثة، فإنه في ظل برنامج مصانع المستقبل، الذي أطلقته وزارة الصناعة والثروة المعدنية، تم دعم مشروعات ابتكارية بقيمة 15 مليون ريال، مع انضمام 14 مصنعاً سعودياً إلى شبكة المنارات الصناعية العالمية، وهو ما يعكس تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة (4:0)، مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة الصناعية والطاقة المستدامة.[3]

وهذا جدول يحتوي بعض البيانات التي تشير إلى التقدم المحرز في الأداء العام للقطاع الصناعي منذ انطلاق رؤية المملكة 2030 لعام 2016م وحتى العام 2023م الذي يمثل آخر سنوات الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة.

---

[1] موقع الهيئة العامة للإحصاء.

[2] حجم العمالة في القطاع الصناعي بالسعودية 2024م، احصائيات: ehsaeyat.com

[3] برنامج مصانع المستقبل، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، تقرير عام 2023م.

ISSN : 2410-1818

جدول: تطور الأداء العام للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية (الفترة من 2016م_2023م)

البيان / السنة	عدد المصانع بالأرقام	حجم الاستثمار (ترليون ريال)	قيمة الناتج الصناعي (مليار ريال)	قيمة الصادرات الصناعية (مليار ريال)
2016	7746	.111	329.6	14.4
2017	7764	.312	356.4	146.7
2018	7720	.337	319.5	159.5
2019	8800	1.000	392.7	216
2020	9681	1.230	348.0	192.7
2021	10293	1.311	432.9	265
2022	10518	1.367	600.1	316.3
2023	11550	1.54	592.05	373.5

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من تقارير وزارة الصناعة والثروة المعدنية وصندوق التنمية الصناعية السعودي.

إن التحول الذي يشهده القطاع الصناعي السعودي في إطار رؤية المملكة 2030 ينبني بشكل أساسي على مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وبرنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والذي يعد من أهم البرامج التنفيذية لتحقيق أهداف الرؤية وغاياتها، وقد كان للمدن الصناعية والمناطق المتخصصة التي أقيمت في مختلف مناطق المملكة في إطار تنفيذ كل من هذه الاستراتيجيات وهذا البرنامج دورها الكبير في النهضة التي تشهدها الصناعة السعودية، وذلك بفضل البنية التحتية المتطورة المتوفرة فيها، حيث تركز هذه المدن والتجمعات الصناعية على قطاعات حيوية، مثل صناعة الطيران وصناعة السيارات والصناعات الغذائية والصناعات التعدينية والصناعات البتروكيماوية.[1]

لقد بلغ عدد المدن والتجمعات الصناعية في المملكة العربية السعودية 40 مدينة وتجمعاً، تنتشر في مختلف مناطق المملكة، فبالإضافة إلى مدينتي ينبع والجبيل الصناعيتين اللتين تبرزان كنقطتين رئيسيتين في صناعة البتروكيماويات على مستوى العالم، هنالك على سواحل الخليج العربي تبرز مدينة

[1] تحول صناعي في المملكة العربية السعودية بقيادة رؤية2030 وبنية تحتية متقدمة، مرجع سابق.

ISSN : 2410-1818

رأس الخير الصناعية، التي أصبحت مركزاً محورياً للصناعات التعدينية، حيث يوجد فيها أكبر مجمع لصناعات الألمونيوم في العالم، إلى جانب إنتاج الفوسفات والمعادن الأخرى.

كما توجد في منطقة جيزان في الجنوب الغربي من المملكة مدينة جيزان للطاقة، فضلاً عن الصناعات الغذائية، وفي رابغ تبرز مدينة الملك عبدالله الاقتصادية كنموذج متفرد يجمع بين التصنيع واللوجستيات، مثلما هو الحال في مدينة سدير للصناعة والأعمال، والتي تقع في وسط المملكة على نحو 150 كيلومتر شمال الرياض، وتعد من المناطق الصناعية المتخصصة، حيث تستقطب استثمارات مهمة في الصناعات الدوائية والغذائية والصناعات الخفيفة، وتسهم في تطوير سلسلة الإمداد الوطني، وفي مجال الصناعات الغذائية أطلقت المملكة عدداً من التجمعات المتخصصة في إنتاج الغذاء بغية تعزيز الأمن الغذائي، من بينها أكبر تجمع من نوعه في العالم في هذا المجال في مدينة جدة، حيث تم تطوير هذا المجمع باستثمارات بلغت قيمتها نحو 20 مليار ريال، ليشمل 75 مصنعاً بمساحة تبلغ 107 ألف متر مربع، ومستودعات ضخمة تبلغ مساحتها نحو 134 ألف متر مربع.[1]

على صعيد الصناعات المتقدمة، فقد تم تدشين أول تجمع متخصص في صيانة وصناعة الطائرات في "واحة مدن" و"إيروبارك الأولى". بمدينة جدة، حيث يهدف هذا التجمع إلى توطين التقنيات المتقدمة وتوفير بيئة استثمارية محفزة لصناعة الطيران، من خلال منشآت تصنيع حديثة ومراكز بحث وتطوير متقدمة، تركز على مكونات الطائرات وأنظمة الدفاع والتقنيات الفضائية، كما تم إنشاء مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية برابغ، وذلك بهدف توفير بيئة متكاملة ومحفزة لتصنيع السيارات الكهربائية والتقليدية من خلال توطين التقنيات ورواد الصناعة العالميين في هذا المجال، وذلك لإنتاج 300 ألف سيارة سنوياً.[2]

وفي نفس السياق المتعلق بالصناعات المتقدمة، فإن من أبرز منجزات رؤية المملكة 2030 في هذا المجال هو تجاوز توطين الصناعات العسكرية نسبة 24.9٪ في العام 2024م، وذلك بعد أن كانت في حدود الـ2٪ في العام 2015م، علماً بأن النسبة المستهدفة لتوطين هذه الصناعات في إطار الرؤية هي 50٪ بحلول عام 2030م.[3]

---

[1] تحول صناعي في المملكة العربية السعودية بقيادة رؤية2030 وبنية تحتية متقدمة.

[2] المرجع السابق. انظر كذلك: الصناعة تقود قاطرة التنويع الصناعي في السعودية تحقيقاً لأهداف رؤية 2030م، هارفارد بزنس ريفيو: .https:\\hbravabic.com

[3] الصناعة العسكرية: حصاد المرحلة الثانية من الرؤية، الشرق، هارفارد بزنس ريفيو: .https:\\hbravabic.com انظر كذلك: توطين القطاع، الهيئة العامة للصناعات العسكرية: https:\\www.gami.gov.sa:

ISSN : 2410-1818

الخاتمة:

تشمل خاتمة البحث النتائج التي تم التوصل اليها، والتوصيات التي يتقدم بها البحث في ضوء تلك النتائج، وذلك كما يلي:

أولاً: النتائج:

1. تمثل الصناعة أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها رؤية المملكة 2030 في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في التنويع الاقتصادي وزيادة فرص العمل، ولذلك جاء الاهتمام بها ضمن مستهدفات الرؤية من خلال العمل على تنويع القاعدة الصناعية وزيادة المحتوى الصناعي المحلي.
2. من أبرز مظاهر اهتمام رؤية المملكة 2030 بتطوير القطاع الصناعي العمل على تطوير البنية التحتية الصناعية، وتمكين التحول الرقمي والابتكار التقني في الصناعة، والتركيز على الصناعات الواعدة، وجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي، وبناء الكفاءات الصناعية الوطنية وتوطين الوظائف.
3. تمثل استراتيجية الصناعة الوطنية، وما تضمنتها من مبادرات تمكينية واستراتيجيات فرعية تتعلق بكل صناعة من الصناعات الواعدة، خارطة طريق شاملة ساهمت في تسريع وتيرة تطوير القطاع الصناعي وتنويعه.
4. تضمنت جهود تطوير القطاع الصناعي غير النفطي في إطار رؤية 2030 مجموعة متكاملة من السياسات الهادفة إلى تحفيز الاستثمار الصناعي، شملت توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة، وتوفير الحوافز المالية والتمويلية، ودعم الابتكار والتحول التقني، وتعزيز المحتوى المحلي وسلاسل الإمداد والاستفادة من الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي.
5. تضمنت جهود تطوير القطاع الصناعي في إطار رؤية 2030 مجموعة متكاملة من المبادرات الخاصة بتحفيز القطاع، شملت كل من مبادرة التكامل الصناعي، ومبادرة تحفيز الصناعة المحلية، ومبادرة مصانع المستقبل، ومبادرة استدامة الصناعة، ومبادرة حاضنات ومسرعات الاعمال الصناعية، ومبادرة معايير التجمعات الصناعية، ومبادرة "نتاج" لتمكين القطاع غير الربحي الصناعي والتعديني، إلى جانب مبادرات أخرى متنوعة.
6. تمثل التقدم المحرز في القطاع في إطار رؤية 2030 كل من توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي، وزيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتنوعها، وارتفاع الرقم القياسي للناتج الصناعي، وزيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتنوعها، وارتفاع الرقم القياسي للناتج الصناعي، والتوسع في فرص العمل، وارتفاع قيمة الصادرات الصناعية.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: التوصيات:

مواصلة لجهود تطوير القطاع الصناعي في ضوء رؤية المملكة 2030 وتعزيز نتائجها، فإن البحث يتقدم بالتوصيات التالية:

1. التوسع في توطين سلاسل الإمداد والمنتجات الوسيطة، وذلك بمنح حوافز ضريبية للشركات التي تحقق نسبة محتوى محلي محدد، وإطلاق برامج دعم للموردين المحليين، ووضع قواعد مشتريات حكومية تفضيلية.
2. التوسع في رقمنة الصناعة وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال إنشاء مراكز لها ومنح دعم للتحول الرقمي في المصانع الصغيرة والمتوسطة وتبني برامج تدريب على تقنيات الذكاء الاصطناعي.
3. مواصلة الجهود المتعلقة ببناء رأس المال البشري في مجال الصناعة، خاصة الصناعات المتقدمة التي تستهدفها استراتيجية تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وذلك بعمل شراكات مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتبني برامج تدريب مهني متقدمة، والعمل على تحفيز توطين الكفاءات التقنية في المجال الصناعي.
4. العمل على تحويل المدن والتجمعات الصناعية إلى مراكز اقتصادية قائمة على الربط الذكي بين مواقع التصنيع والأسواق المحلية والعالمية عبر شبكة الموانئ وخطوط السكك الحديدية والطرق البرية.
5. مواصلة الجهود الرامية إلى جذب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية، وذلك بالتركيز على حزم حوافز موجهة لنقل التقنيات الصناعية المتقدمة، وإنشاء مراكز تصنيع مشترك مع شركات عالمية.

ISSN : 2410-1818

قائمة المصادر والمراجع:

- أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، د. محمد إسماعيل وجمال قاسم محمود، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد (90) 2021م.
- الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، 2022م، www.vision2030.gov.sa
- برنامج "صنع في السعودية"، مركز الدراسات والبحوث القانونية: https://cms.clsr.gov.sa
- البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، وزارة الطاقة: https:\\moenevgy.gov.sa
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية: .https:\\www.vision2030.gov.sa
- برنامج مصانع المستقبل، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، تقرير عام 2023م.
- تحول صناعي في المملكة بقيادة رؤية 2030 وبنية تحتية متقدمة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، متاح على الرابط:https:\\www.mim.gov.asa
- التصنيع الذكي المتقدم.. ركيزة أساسية للتحول الصناعي في المملكة، المنصة الوطنية: https:\\my.gov.sa
- تقرير رقم (105) الصناعة والتعدين في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية، ملتقى آسيا، يونيو 2013م، الملخص التنفيذي.
- توطين القطاع، الهيئة العامة للصناعات العسكرية :https:\\www.gami.gov.sa
- حجم العمالة في القطاع الصناعي بالسعودية 2024م، إحصائيات: ehsaeyat.com
- الصادرات السعودية غير النفطية، سعودبيديا.
- الصناعة العسكرية: حصاد المرحلة الثانية من الرؤية، الشرق، هارفارد بزنس ريفيو: https:\\hbravabic.com.
- الصناعة في السعودية، ويكبيديا.
- الصندوق الصناعي يعلن عن محفزاته التمويلية ضمن مبادرة تحفيز الصناعة المحلية، أرقام: argaam.com
- قائمة بأهم الصناعات الواعدة في السعودية، سعوبيديا.
- مبادرات القطاع الصناعي، والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa
- مبادرة "نتاج" لتمكين القطاع غير الربحي الصناعي والتعديني، وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa
- مبادرة استدامة الصناعة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa
- مبادرة التكامل الصناعي...نحو شراكة استراتيجية مستدامة، صندوق التنمية الصناعية السعودي: https:\\www.sidf.gov.sa
- مبادرة برنامج مصانع المستقبل، وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa

ISSN : 2410-1818

- مبادرة تأسيس وتشغيل المركز الوطني للمعلومات الصناعية، وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa
- مبادرة تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في قطاع الصناعة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa
- مبادرة تحفيز الصناعة المحلية، صندوق التنمية الصناعية السعودي، https:\\www.sidf.gov.sa
- مبادرة تعديل نظام الاستثمار التعديني واللوائح المنظمة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية: https:\\www.mim.gov.sa
- مبادرة معايير التجمعات الصناعية، وزارة الصناعة والثروة المعدنية:https:\\www.mim.gov.sa
- المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية: https:\\khcpa.sa
- موقع الهيئة العامة للإحصاء.
- هيئة تنمية الصادرات السعودية: https://www.Saudiaxports.gov.sa

ISSN : 2410-1818

مجلــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلــة مفهرســة فــي المواقــع الآتيــة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59